الأمم المتحدة

A/68/895

الجمعية العامة

Distr.: General
30 May 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون
البند ٣٣ (ب) من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة: تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه البيان الصادر عن البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا (انظر المرفق)، التي جرت في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ضمن إطار البند ٣٣ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) يوري سيرغييف
السفير
الممثل الدائم

110614 110614 14-54364 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات

أوكرانيا – الانتخابات الرئاسية المبكّرة، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤

بيان بالنتائج والاستنتاجات الأولية

كييف، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤ – هذا البيان بالنتائج والاستنتاجات الأولية هو ثمرة لجهود مشتركة بين مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والجمعية البرلمانية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبين الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

عَيّن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا السيّد جواو سواريس (البرتغال) منسّقا خاصا لقيادة بعثة المراقبة القصيرة الأجل الموفدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وترأست إيلكا كانيرفا (فنلندا) وفد الجمعية البرلمانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيما ترأّس وفد الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا السيد أندرياس غروس (سويسرا)، ووفد البرلماني الأوروبي السيد غوران فارن (السويد)، ووفد الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي السيد كارل أ. لامرز (ألمانيا). وترأّست السيدة تانا دي زولويتا (إيطاليا) بعثة مراقبة الانتخابات التي أوفدها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اعتبارا من ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤.

وقد وُضع هذا التقييم لتحديد ما إذا كانت هذه الانتخابات قد استوفت شروط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعايير مجلس أوروبا، وأيضا الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية. ويأتي هذا البيان بالنتائج والاستنتاجات الأولية قبل أن يتم الانتهاء من العملية الانتخابية. أما التقييم النهائي سيعتمد وضعه، إلى حد ما، على الكيفية التي ستُجرى بها المراحل المتبقية من هذه العملية، ومن ذلك وضع جداول نتائج التصويت ومعالجة الشكاوى والطعون التي من المحتمل أن ترد بعد يوم الانتخابات. وسيُصدر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان تقريرا نهائيا شاملا يتضمن توصيات بما يمكن إدخاله من تحسينات، وذلك بعد ثمانية أسابيع من انتهاء العملية الانتخابية. أما الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فستقدم تقريرها إلى اللجنة الدائمة في ٢٨ حزيران/يونيه، فيما ستقدّم الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تقريرها خلال دورتها الصيفية التي ستُعقد في الفترة

من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسيقدّم البرلمان الأوروبي تقريره عن طريق لجنته للشؤون الخارجية، فيما ستقدّم الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي تقريرها خلال دورة الربيع التي ستعقدها في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

الاستنتاجات الأولية

اتّسمت الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في أوكرانيا في ٢٥ أيار/مايو بارتفاع عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وبتصميم واضح من جانب السلطات على إجراء انتخابات حقيقية تستوفي بقدر كبير الالتزامات الدولية وتحترم الحريات الأساسية في القسط الأكبر من البلد. وجاء ذلك على الرغم من توتّر الأوضاع الأمنية في اثنين من الأقاليم الشرقية، ومن المحاولات المتزايدة لتعطيل العملية من جانب الجماعات المسلحة الموجودة في هذه الأجزاء من البلد. أما اللجنة الانتخابية المركزية واللجان الانتخابية الأخرى فقد عملت، عموما، بنزاهة وبطريقة جماعية، وذلك على الرغم من عدد المسائل المتعلقة بالشفافية التي ظهرت قُبيْل يوم الانتخابات ومن كون القرارات المتخذة بشأنها ربما تتجاوز نطاق سيطرة هذه اللجان. وقد اتسمت عملية التصويت وعدّ الأصوات بالشفافية، وكانت متسقة إلى حد كبير مع الإجراءات رغم الطوابير الكبيرة من الناخبين التي شهدتها مراكز الاقتراع في بعض أنحاء البلد. غير أنّ المراحل الأولى من عملية عد الأصوات لم تكن، في تقدير مراقبي البعثة، إيجابية بنفس القدر وذلك بسبب بعض المشاكل التقنية بالأساس.

جرت الانتخابات في ظروف صعبة سياسيا واقتصاديا وبالأخص أمنيا. وقد بذلت السلطات الانتخابية جهودا صادقة لإجراء التصويت في جميع أنحاء البلد، وذلك على الرغم من استمرار الاضطرابات والعنف في شرق أوكرانيا حيث تسيطر القوات المناهضة للحكومة على بعض المناطق، وحيث تقوم حكومة تصريف الأعمال بعمليات لمكافحة العصيان. وقد أثر ذلك بشكل خطير على البيئة الانتخابية وعلى الحالة العامة لحقوق الإنسان هناك، وأسهم أيضا في عرقلة جهود المراقبة الفعالة. هذا، ولم يتم إجراء الانتخابات في شبه جزيرة القرم التي لا تخضع لسيطرة السلطات الأوكرانية، والتي واجه المواطنون المقيمون فيها صعوبات جمة من أجل المشاركة في الانتخابات.

أما الإطار التشريعي فهو ملائم لإجراء انتخابات ديمقراطية. وقد شهد الإطار القانوني خلال فترة الانتخابات تغييرات جوهرية عديدة منها ما كان سعيا إلى مواكبة التغييرات السريعة في البيئة السياسية والأمنية وضمان التصويت للموجودين في المناطق المتضررة، وما كان خطوة أخرى في سياق عملية الإصلاح الانتخابي. ولئن أسفرت هذه

التغييرات عن إطار قانوني مختلف جدا عن الإطار الذي كان سائدا لما تمت الدعوة إلى إجراء الانتخابات، فإنّ معظم التعديلات المدخلة مؤخرا قد اعتبرتها الأطراف المعنية ضروريةً.

وبالرغم من صعوبة بيئة الانتخابات وقصر مدة التحضير لهذه الانتخابات، عملت اللجنة الانتخابية المركزية باستقلالية ونزاهة وبطريقة جماعية وناجعة عموما، وتمكنت من الوفاء بجميع الآجال القانونية خلال الفترة السابقة للانتخابات. ومع ذلك، فهي لم تتمكن من التغلّب على بعض الجوانب المتعلقة بالانتخابات، مما قلّل من اتساق جهود إدارة هذه العملية. أما عملية تسجيل المترشحين فقد كانت جامعة إلى حد بعيد وأفضت إلى تسجيل ٢١ مرشحا.

وقد تأثرت إدارة الانتخابات من حيث استقرارها ونجاعتها بالتعيينات في اللجان الانتخابية للمقاطعات وفي لجان الدوائر الانتخابية التي قام بها المترشحون الذين كان من المسموح لهم تغيير تلك التعيينات وقد قاموا بتغييرها فعلا. ومع ذلك، وباستثناء إقليمي دونتسك ولوهانسك، تمكنت هذه اللجان في معظمها من تذليل الصعوبات المتعلقة بضيق الوقت ومن مواجهة التغييرات المتكررة في تركيبتها ومن حل المشاكل المتعلقة بالموارد في بعض الأحيان.

أما الوضع في معظم أنحاء دونتسك ولوهانسك فقد أثّر بشدة وبصورة سلبية على التحضيرات الانتخابية في هذين الإقليمين. وكان من بين المشاكل الخطيرة التي واجهها الإقليمان التّدخل في عمل اللجان الانتخابية للمقاطعات وإخلائها قسرا وغلقها من قبل الجماعات المسلحة، وتخويف مسؤولي الانتخابية، بما في ذلك اختطافهم وتهديدهم بالقتل واقتحام منازلهم ومصادرة معداتهم وموادهم وإطلاق النار على أحد وكلاء المترشحين. وقد شكلت هذه الأعمال غير المشروعة محاولة لمنع تنظيم الانتخابات وحرمان المواطنين من حقهم الأساسي في المشاركة بحرية في انتخاب ممثليهم. وتشيد البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات بالجهود التي بذلها مسؤولو الانتخابات الذين حاولوا مواصلة العمل على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتهم.

وقد أعربت الأطراف المحاورة للبعثة الدولية لمراقبة الانتخابات عن ثقتها العامة في دقة السجل الحكومي المركزي للناخبين. وكانت قوائم الناخبين متاحة للجميع حتى يتم الاطلاع عليها والتدقيق فيها خلال المهلة المحددة قانونيا. بيد أنّ اللجنة الانتخابية المركزية قد عمدت في أنحاء من إقليمي دونتسك ولوهانسك إلى حجب الاطلاع على هذه القوائم بسبب ما يسمى ''استفتاءات'' ١١ أيار/مايو لمنع إساءة الاستعمال. وقد تأخر إعداد قوائم الانتخابات في هاذين الإقليمين أو أنّ هذه القوائم لم توضع بالمرّة. وكان عدد قليل من

الناخبين من شبه جزيرة القرم قد طلبوا نقل عناوينهم الانتخابية مؤقتا إلى أجزاء أخرى من أوكرانيا.

واتّسمت الحملة الانتخابية بالفتور بعد أن ألقت عليها المستجدات الأمنية والسياسية بظلالها. ولم تتكثف وتيرة الحملة في معظم مناطق البلد إلا في الأسابيع الأخيرة منها. وباستثناء الإقليمين الشرقيين، تمكّن معظم المرشحين في القيام بحملاتهم في كل المناطق ومن دون قيود. ومع ذلك، جدت بعض الحوادث المتصلة بالانتخابات منها حالات ترهيب واعتداءات على مقرات الأحزاب ومكاتب الحملات الانتخابية، وأيضا عرقلة لبعض المترشحين في القيام بحملاتهم.

وفيما يتعلق بالتطورات الإيجابية، لم تسجل لجنة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أي حالة من حالات سوء استخدام الموارد الإدارية، وبخلاف الانتخابات السابقة لم تكن هذه المسألة مصدر انشغال لدى المحاورين. وقد شدد المكتب ولجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا في مرات عديدة على ضرورة تحسين لوائح تمويل الحملات لفسح المجال أمام قدر أكبر من الرقابة والشفافية. ولا بد من تعزيز هذه اللوائح حتى وإن كانت قد شهدت تعديلات في الآونة الأخيرة.

ورغم أن وسائط الإعلام متنوعة، فإنّ عدم استقلالها عن المصالح السياسية أو التجارية غالباً ما يؤثر على استقلالها من الناحية التحريرية. وقد تم في الشرق تقويض حريتها بشدة، حيث واجه الصحفيون ووسائل الإعلام التهديدات والمضايقات خلال كل مراحل الحملة الانتخابية. وطغت الأزمة السياسية والأمنية على الخطاب العام في وسائل الإعلام خلال هذه الحملة، وكانت التغطية التحريرية للمترشحين محدودة ومركّزة على عدد قليل من المتنافسين. وقام التلفزيون الحكومي، في مبادرة قوبلت بالترحيب، بتنظيم وبث مناظرات بين كل المترشحين. وقد شكّلت الإجراءات المتخذة لإيقاف بعض القنوات عن بث ما اعتُبر دعايةً تضييقا غير مرغوب فيه، حتى وإن كان ذلك البث لا يؤثر مباشرة على الانتخابات. وعملا بأحكام القانون، مكّنت وسائط الإعلام الحكومية كل المترشحين من الوقت والمجال الحر لإبلاغ أصواتهم. ومن التطورات التي لاقت ترحيبا مسألة اعتماد قانون يهدف إلى تحويل التلفزيون والإذاعة الحكوميتين إلى هيئة خدمات عامة في مجال البث. وقد كان سن هذا القانون من الأمور التي أوصى بها منذ أمد بعيد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولم تبلغ معظم مجتمعات الأقليات القومية عما قد تكون واجهته من عقبات في المشاركة في العملية الانتخابية، ويُستثنى من ذلك تتار القرم وطائفة الروما. وقد تعرضت

بعض المجتمعات المحلية إلى حوادث عنف وتخريب ليست لها علاقة بالانتخابات. أما المناقشات المتعلقة بالسياسة اللغوية فقد اتسمت بمواقف أكثر مرونة مما شهدته الانتخابات السابقة، وذلك على الرغم من أنّ معظم المرشحين قد اختلفوا بشكل واضح حول مسألة اللغة الروسية كلغة ثانية للدولة. ولقد تأثرت قطاعات كبيرة من الأوكرانيين الناطقين بالروسية من التقويض الممنهج لسير عمل إدارة الانتخابات في أنحاء من إقليمي دونتسك ولوهانسك.

وينص القانون على المساواة بين المرأة والرجل في الحياة العامة والسياسية. وقد كانت هناك امرأتان من بين المرشحين الواحد والعشرين، فيما ضمت اللجنة الانتخابية المركزية في عضويتها ١٥ امرأة. وكان تمثيل المرأة مساويا تقريبا لتمثيل الرجل في اللجان الانتخابية للمقاطعات وفي لجان الدوائر الانتخابية.

ويتيح القانون الانتخابي فرصا كافية للانتصاف الفعال في المنازعات الانتخابية، ويضع مع ذلك شروطا صارمة فيما يتعلق بتقديم الشكاوى ويسمح برفضها إذا هي خالفت الإجراءات ولو بقدر يسير. وقد تلقت اللجنة الانتخابية المركزية عددا قليلا من الشكاوى قبل يوم الانتخاب، ولكنها لم تنظر فيها لمخالفتها الإجراءات. أما المحاكم فقد نظرت بسرعة وبدقة في المنازعات الانتخابية المعروضة عليها. وكان للتغييرات التشريعية الأخيرة على الجهاز القضائي وللدعوة إلى تجديد القضاء أثرها في عمل هذه المحاكم خلال فترة إجراء الانتخابات.

وكانت العملية التي توختها اللجنة الانتخابية المركزية في تسجيل المراقبين واعتمادهم عملية شاملة عموما، حيث رحّبت السلطات الأوكرانية بقدوم المراقبين من جميع بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعقب التعديلات الأخيرة وعملا بتوصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبح من الجائز لمنظمات المواطنين الأوكرانيين مراقبة الانتخابات الرئاسية، وأصبح لكل مراقب الحق في الحصول على نسخ من بروتوكولات النتائج على جميع المستويات في إدارة الانتخابات. بيد أنّ آجال تسجيل واعتماد المواطنين المراقبين تُقيّد إلى حد ما من قدرتهم على مراقبة كل مراحل العملية الانتخابية بالفعل.

ومرّ يوم الاقتراع في أجواء سلمية عموماً. في معظم أنحاء البلد. وذكرت اللجنة الانتخابية المركزية أنّ نسبة إقبال الناخبين قد بلغت ٦٠ في المائة. وفي موقعها على الإنترنت، شرعت اللجنة مساء يوم الانتخابات في نشر النتائج الأولية مفصلةً حسب مكاتب الاقتراع. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها إدارة الانتخابات لكفالة التصويت في جميع أنحاء البلد، لم يكن هناك اقتراع في أجزاء كبيرة من إقليمي لوهانسك ودونتسك بسبب التعطيل الممنهج

الذي سلكته الجماعات الانفصالية المسلحة. أما عملية التصويت وعدّ الأصوات فقد كانت منضبطة ومُحكمة التنظيم في معظم مراكز الاقتراع التي خضعت للمراقبة، و لم يُسجَّل سوى نزر قليل من المشاكل الإجرائية. بيد أنّ وفرة عدد الناخبين كثيرا ما أحدث اكتظاظا ولا سيما في الحالات التي شهدت انتخابات محلية بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، مما أفضى إلى حالات تأخير كبيرة في عدد الأصوات في هذه المراكز. هذا، وقد كانت المراحل الأولى من عملية عد الأصوات سلبية في تقدير مراقبي البعثة الدولية لخُمس الحالات التي رصدوها، وذلك يعود بالأساس إلى ظروف العمل وإلى الاكتظاظ وإلى تعرض منظومة حواسب اللجنة المركزية إلى هجوم أفضى إلى تعطيل عملية تجهيز نتائج الانتخابات وإعلانها.

النتائج الأولية

معلومات أساسية

أُجريت الانتخابات الرئاسية المبكرة في بيئة محفوفة بالتحديات السياسية والاقتصادية ولا سيما الأمنية التي أثّرت على الإطار القانوني والأعمال التحضيرية الفنية وحملات المرشحين.

ونتيجة لأحداث ''الميدان'' التي اندلعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتصاعدت في شباط/فبراير، حدث تغيير في ميزان القوى بالبرلمان وفي تشكيل الحكومة، وعيّن البلد رئيسا بالنيابة بعد فرار فيكتور يانوكوفيتش. وبسبب ما عُرف باسم 'استفتاء' ١٦ آذار/مارس بشأن شبه جزيرة القرم[(١)]، الذي قرر برلمان الاتحاد الروسي على إثره أن يضم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول إلى الكيانات الاتحادية، استحال تنظيم عملية التصويت في الانتخابات الرئاسية هناك. وفي نيسان/أبريل، أُحتلت مباني إدارية عديدة في إقليمي دونتسك ولوهانسك، ووقعت منذئذ عدة حوادث عنيفة ومميتة في شرق أوكرانيا وجنوبها. وفي ١٤ نيسان/أبريل، شرع الرئيس بالنيابة في تنفيذ عملية لمكافحة العصيان ما تزال متواصلة حتى الآن.

واعترضت تحديات أخرى طريق الحكومة المؤقتة وهي تحاول فرض سيطرتها في أعقاب ما يُعرف 'باستفتاءات' الحكم الذاتي/الاستقلال التي نظمتها ''السلطات'' المحلية

(١) أصدرت لجنة المفوضية الأوروبية لتحقيق الديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) فتواها القانونية رقم CDL-AD(2014)002 التي رأت فيها أن هذا 'الاستفتاء' غير دستوري ويتعارض مع المعايير الأوروبية.

الذاتية التنصيب في ١١ أيار/مايو في بعض أنحاء إقليمي ودونتسك ولوهانسك[٢]. ولم تشهد هذه الاستفتاءات أي إجراءات مراقبة من جانب بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (بعثة المكتب).

وعلاوة على الانتخابات الرئاسية المبكرة، أُجري ما يزيد عن ٣٠٠ عملية انتخابية محلية (لاختيار رؤساء البلديات أو أعضائها)، بما في ذلك رئيس وأعضاء بلدية مدينة كييف. ولم تراقب بعثة المكتب هذه الانتخابات المحلية إلا بقدر تأثيرها على سير الانتخابات الرئاسية.

الإطار القانوني ونظام الانتخابات

يُنتخب رئيس أوكرانيا بالاقتراع العام لولاية مدتها خمس سنوات. ولا يجوز أن يشغل الشخص نفسه هذا المنصب لأكثر من ولايتين متتابعتين. وفي حالة عدم حصول أي مرشح على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات المدلى بها، تُجرى جولة تصويت ثانية بعد ثلاثة أسابيع من الجولة الأولى بين المرشحيْن اللذين حصلا على أكبر عدد من أصوات. وفي ١٦ أيار/مايو، أصدرت المحكمة الدستورية بيانا أوضحت فيه أن الرئيس الذي سيفوز بالانتخابات الرئاسية الاستثنائية المقرر إجراؤها في ٢٥ أيار/مايو ستكون فترة ولايته خمس سنوات[٣].

وفي شباط/فبراير، أقر البرلمان قانونا، وقرارا متصلا به، بشأن إعادة إنفاذ الأحكام الدستورية التي أُدرجت في الدستور في عام ٢٠٠٤ ثم أفتت المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٠ بعدم دستوريتها، استنادا إلى أسباب إجرائية[٤]. ولم يُعرض القانون أو القرار على البرلمان للنظر فيه كتعديل دستوري مقترح، ومن ثمّ، لم تُتبع الإجراءات الخاصة الواجب اتباعها عند تعديل الدستور. ولم يُطعن حتى الآن في صحة هذه التغييرات الأخيرة. ولا يزال العمل مستمرا داخل اللجنة التي كلفها البرلمان في آذار/مارس بإعداد مشروع لتعديل الدستور ويُتوقع أن تقدم هذه اللجنة التعديلات المقترحة بعد الانتخابات، بما فيها التعديلات التي تخص صلاحيات رئيس الجمهورية.

(٢) وصفت السلطات الأوكرانية هذه 'الاستفتاءات' بأنها غير قانونية وغير شرعية.

(٣) في ٢٢ نيسان/أبريل، تقدم ١٠١ من النواب البرلمانيين للمحكمة بطلب استيضاح بشأن حكمين دستوريين متعارضين، هما المادة ١٠٣ التي تنص على أن الولاية الرئاسية مدتها خمس سنوات وهو ما يتناقض مع الأحكام الانتقالية التي تنص على أن الانتخابات الرئاسية العادية المقبلة ستُجرى في آذار/مارس ٢٠١٥.

(٤) قرار المحكمة الدستورية رقم 20-rp/2010، المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (القضية رقم ١-٤٥/٢٠١٠).

وخضع الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية بأكمله لتغييرات جوهرية عديدة في غضون الأشهر الثلاثة التي سبقت الانتخابات. فقد أُدخلت تعديلات على جميع العناصر الرئيسية لهذا الإطار وهي الدستور وقانون انتخاب رئيس أوكرانيا (المشار إليه فيما يلي باسم قانون الانتخاب) وقانون اللجنة المركزية للانتخابات وقانون السّجل الحكومي للناخبين. ورغم أن هذه التغييرات التشريعية حظيت بقبول واسع وترحيب من المعنيين بالانتخابات الذين اعتبروها تغييرات ضرورية، فإنها أوجدت في النهاية إطارا قانونيا يختلف اختلافا كبيرا عن الإطار الذي كان قائما في وقت صدور الدعوة إلى الانتخاب[٥].

وعُدّل قانون الانتخاب وحده ست مرات في ٢٠١٤[٦]. وكان الهدف من بعض هذه التعديلات تهيئة الظروف لإجراء انتخابات مبكرة في ٢٥ أيار/مايو، وتيسير إجراء انتخابات محلية مصاحبة، وتلبية الاحتياجات التي نشأت في السياق الحالي[٧]. غير أن تعديلات آذار/مارس تمت في إطار جهود أوسع لإصلاح التشريعات الانتخابية من أجل تحقيق الاتساق بين قانون الانتخابات الرئاسية وقانون الانتخابات البرلمانية الذي أُدخلت عليه تعديلات في الفترة الأخيرة، ومن أجل الاستجابة لتوصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوصيات لجنة المفوضية الأوروبية لتحقيق الديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) التي ظلت عالقة حتى ذلك الوقت. وفي إطار تعديلات آذار/مارس، أضيف إلى قانون الانتخابات الرئاسية نص صريح يُلزم بإعداد نتائج الانتخابات وإعلانها بصرف النظر عن عدد مراكز الاقتراع تمت فيها هذه الانتخابات. وفي غضون الفترة التي سبقت

(٥) في التقارير السابقة التي أصدرها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان عن الانتخابات في أوكرانيا، انتقد المكتب التغييرات التي شهدتها التشريعات الانتخابية قبل إجراء الانتخابات بفترة وجيزة لأنها تتعارض مع الممارسات الدولية الجيدة ويمكن أن تتسبب في إرباك المشاركين. كذلك، فإن مدونة الممارسات الجيدة في المسائل الانتخابية الصادرة عن لجنة البندقية توصي بعدم تعديل الجوانب الرئيسية للتشريعات الانتخابية خلال العام السابق للانتخابات (النقطة الثانية، ٢,٦٥). ويمكن الاطلاع على جميع التقارير على الموقع التالي: http://www.osce.org/odihr/elections/ukraine.

(٦) ٢٨ شباط/فبراير و ١٣ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل و ٦ أيار/مايو، و ١٥ أيار/مايو، وفي ٢٠ أيار/مايو.

(٧) خفضت التعديلات التي تمت في ٦ أيار/مايو الحد الأدنى لعدد أعضاء لجان الدوائر الانتخابية من ١٢ عضوا إلى ٩ أعضاء، وذلك من أجل مواجهة النقص في الترشيحات التي تقدم بها مرشحو الرئاسة. وقدمت هذه التعديلات واعتمدت على الفور قبل انقضاء الأجل المحدد لتشكيل هذه اللجان. وتناولت التعديلات التي تمت في ١٥ أيار/مايو دور الهيئات التنفيذية في ضمان تنظيم الانتخابات وتأمينها وهي تسمح بنقل اللجان الانتخابية للمقاطعات في حالات الطوارئ. وأخيرا، نصت التعديلات التي تمت في ٢٠ أيار/مايو على إتلاف أوراق الاقتراع غير المسلّمة وسمحت بإضافة الأفراد العسكريين الذين يخدمون في دونتسك ولوهانسك إلى قائمة الناخبين في يوم الانتخابات.

الانتخابات، نظر البرلمان في عدة مقترحات تشريعية ترمي إلى كفالة إجراء الانتخابات في تلك البيئة الأمنية والسياسية المتغيرة، وإلى تمكين مواطني شبه جزيرة القرم من التصويت[٨]. ورغم تبسيط الإجراءات التي تتيح لناخبي شبه جزيرة القرم أن يصوتوا في أماكن أخرى، فإن هذه الإجراءات ظلت مُرهقة من الناحية العملية.

ويكفل الدستور المساواة بين المرأة والرجل في الحياة العامة والسياسية. كذلك، فإن قانون تكافؤ الفرص بين النساء والرجال يتضمن نصوصا محددة تكفل المساواة في الحقوق والتكافؤ في الفرص ضمن العملية الانتخابية.

إدارة الانتخابات

تُدار الانتخابات من خلال اللجنة المركزية للانتخابات؛ و ٢١٣ لجنة انتخابية للمقاطعات؛ و ٢٤٤ ٣٢ لجنة دائرة انتخابية. واللجنة المركزية من المؤسسات الدائمة. وهي تُشكّل لجان المقاطعات التي تشكّل بدورها لجان الدوائر. ويُرشّح مرشحو الرئاسة أعضاء لجان المقاطعات ولجان الدوائر[٩]. وبسبب التعديلات القانونية التي قلصت المهلة المحددة لتشكيل لجان المقاطعات ولجان الدوائر، تضاعفت التحديات التنظيمية.

وتضطلع اللجنة المركزية بمهام من بينها كفالة احترام حقوق المواطنين الانتخابية وحمايتها، وهي مهمة لا يتسنى للجنة تحقيقها من الناحية العملية دون تعاون المؤسسات الحكومية الأخرى معها تعاونا تاما على جميع المستويات. وشكلت الحالة في شرق أوكرانيا تحديا خطيرا أمام قدرة الإدارة الانتخابية على الاضطلاع بهذه المسؤولية. ولم يُجر التصويت في شبه جزيرة القرم لأنها لا تخضع لسيطرة السلطات الأوكرانية، ولأنّ المواطنين المقيمين فيها واجهوا صعوبات كبيرة في سبيل المشاركة في الانتخابات. وبعض هذه الصعوبات ناجم عن أحكام قانونية.

(٨) في ١٥ نيسان/أبريل، أقر البرلمان قانون ضمان حقوق وحريات المواطنين وأقر المرسوم القانوني بشأن الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وإضافة إلى تناول العديد من المسائل القانونية الرئيسية، فقد نص هذا القانون أيضا على عدم إجراء التصويت في شبه جزيرة القرم وعلى تبسيط إجراءات تسجيل مواطني هذا الإقليم في سجلات الناخبين في أجزاء أخرى من أوكرانيا.

(٩) يجوز للجنة عليا أن تعيّن أعضاء في هذه اللجان إذا كان عدد المرشحين لعضويتها يقلّ عن الحد الأدنى لعدد الأعضاء.

ورغم أن اللجنة المركزية مارست مهامها في بيئة محفوفة بالتحديات وعانت من قصر الفترة التحضيرية، فإنها أدت عملها بطريقة اتسمت بالاستقلالية والحياد والعمل الجماعي والكفاءة العامة، مع الالتزام بجميع الآجال القانونية المحددة. وفي الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢٤ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة زهاء ٧٠٠ قرار تُغطي مجموعة واسعة التنوع من المسائل. غير أن ثمة جوانب معدودة متعلقة بالانتخابات لم تضع اللجنة قواعد كافية لتنظيمها، مما قلل من درجة الاتساق في إدارة هذه العملية[١٠]. واعتمدت اللجنة جميع قراراتها تقريبا بالإجماع.

وتحلّت اللجنة بالشفافية في عملها. وسمحت للمرشحين وممثليهم بحضور جلساتها وإلقاء كلمات أمامها، وسمحت كذلك لممثلي الإعلام وللمراقبين المعتمدين بالحضور. ومثلما فعلت اللجنة في الانتخابات السابقة، فإنها عقدت اجتماعات 'تحضيرية' غير معلنة قبل انعقاد جلساتها. وعدّلت اللجنة مؤخرا قواعدها الإجرائية لكي تسمح للأشخاص المدعوين بحضور اجتماعاتها 'التحضيرية'. ونشرت اللجنة كل قراراتها ومعلوماتها الأخرى على موقعها الشبكي، وبذلت جهدا كبيرا لنشر آلاف القرارات الصادرة عن لجان المقاطعات. وحصل المسؤولون التنفيذيون بلجان المقاطعات ولجان الدوائر على تدريب. وأشاد معظم مراقبي بعثة المكتب في تقيمهم بجودة هذا التدريب.

ويقضي القانون بتوزيع رؤساء ونواب رؤساء وأمناء لجان المقاطعات ولجان الدوائر (المناصب التنفيذية) على مرشحي الرئاسة بالتناسب مع عدد الترشيحات الواردة إلى هذه اللجان. وقد انتهت اللجنة المركزية من تشكيل لجان المقاطعات قبل انتهاء الأجل القانوني المحدد، وعينت المسؤولين التنفيذيين في هذه اللجان وفقا لمبدأ 'التناسب'. ومثلما فعل مرشحو الرئاسة في الانتخابات السابقة، فقد قام مرشحون عديدون باستبدال عدد كبير من الأعضاء الممثلين لهم في اللجان، بمن فيهم مسؤولون تنفيذيون[١١]. وألقى ذلك بأعباء إضافية على كاهل اللجنة المركزية وأثّر سلبا على أداء الإدارة الانتخابية[١٢]. وبعد انسحاب

(١٠) لم تضع اللجنة مثلا قواعد لتنظيم آلية توزيع المسؤولين التنفيذيين بلجان المقاطعات على باقي مرشحي الرئاسة بعد انسحاب واحد منهم، وطرق توزيع وظائف الإدارة التنفيذية بلجان الدوائر على الأشخاص المرشحين لعضويتها، وطريقة اختيار الأعضاء الذين سيعينون في لجان المقاطعات وفي لجان الدوائر إذا انخفض عدد الأشخاص الذين رشحهم مرشحو الرئاسة (مجتمعين) لعضوية هذه اللجان عن العدد الأدنى المحدد في القانون.

(١١) بحلول ٢٣ أيار/مايو، وصلت نسبة استبدال أعضاء لجان المقاطعات إلى ٤٣ في المائة، بما في ذلك لجان استُبدل أعضاؤها أكثر من مرة.

(١٢) أدارت اللجنة المركزية بعض جوانب الانتخابات المحلية والانتخابات البرلمانية الفرعية في ٢٥ أيار/مايو.

المرشحين نتاليا كورولیفسكا وأوليه تساريوف، استلزم الأمر تغيير ٥٦ مسؤولا تنفيذيا بلجان المقاطعات. وفي اختيار البدلاء، أعطت اللجنة المركزية الأولوية للمرشحين الذين يتمتعون بخبرة في أعمال الانتخابات. لذلك، بعد إعادة التوزيع، كان نصيب بعض المرشحين من المسؤولين التنفيذيين الممثلين لهم في لجان المقاطعات أكبر قليلا من نصيب منافسيهم[١٣].

وأفاد مراقبو بعثة المكتب بأن أقلية كبيرة من لجان المقاطعات واجهت في البداية عقبات متنوعة تعرقلها عن إنجاز عملها، بما في ذلك نقص الموارد. وفي الفترة السابقة على الانتخابات، تحسن الوضع في معظم هذه اللجان. ومع ذلك، فقد تأثرت الأعمال التحضيرية للانتخابات تأثرا سلبيا كبيرا بالمناخ السياسي والغياب العام للأمن وتنفيذ عمليات مكافحة العصيان في أجزاء كبيرة من إقليمي دونتسك ولوهانسك. وتدهور الوضع بعد ١١ أيار/مايو. وواجه الإقليمان مشاكل حادة من بينها قيام الجماعات المسلحة بإخلاء وغلق اللجان الانتخابية الموجودة بمقاطعاتهما، والاستيلاء على معداتها وموادها الانتخابية وترهيب أعضائها وأعضاء لجان الدوائر التابعة لها ووكلاء المرشحين الموجودين بها، بوسائل من بينها الاختطاف واقتحام المنازل الخاصة وإطلاق النار على أحد وكلاء المرشحين[١٤]. ونتيجة لذلك، أحجم المواطنون عن الانضمام لعضوية اللجان الانتخابية وتعرقلت الأعمال التحضيرية للانتخابات بشدة[١٥]. غير أن مراقبي البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات أكدوا أن الكثير من مسؤولي الانتخابات في الإقليمين حرصوا على التغلب على التحديات الجسيمة.

وأنشأت اللجنة المركزية ٢٤٤ ٣٢ دائرة انتخابية. وأبلغ مراقبو بعثة المكتب بأن ما يربو على نصف لجان المقاطعات واجه صعوبات في تعيين موظفي لجان الدوائر في الأجل

---

(١٣) خصوصا المرشحون بيترو بوروشينكو وميخايلو دوبكين ويوليا تيموشينكو وزوريان شكيرياك الذين خُصص لهم مسؤولين تنفيذيين أكثر من منافسيهم بنسبة تراوحت بين ١٦ و ٣٠ في المائة. وطعن أناتولي هريتسينكو في نتيجة عملية إعادة توزيع المسؤولين التنفيذين بلجان المقاطعات على المرشحين. وأيدت المحكمة النتيجة، لكنها أشارت إلى ضرورة الالتزام القانوني بمبدأ التناسب عند ملء الوظائف الشاغرة في هذا اللجان وليس فقط عند بدء تشكيلها.

(١٤) علم مراقبو بعثة المكتب بذلك من مدير حملة المرشح.

(١٥) في قرارها رقم ٥٠٥، دعت اللجنة المركزية البرلمان والحكومة وباقي السلطات إلى تأمين عمل اللجان الانتخابية بالقدر الكافي. وحثت لجنة ناخبي أوكرانيا – وهي جماعة مراقبة انتخابية مؤلفة من مواطنين – السلطات على تأمين الناخبين وأعضاء اللجان الانتخابية، وعرضت عليها معلومات تفصيلية عن الصعوبات التي تعترض طريقهم. ويمكن الرجوع إلى الموقع التالي: http://svsever.lg.ua/2014/05/zayavlenie-loo-kiu-chlenyi-izbiratelnyih-komissiy-ne-dolzhnyi-byit-pushechnyim-myasom-v-borbe-kievskoy-vlasti-s-luganskimi-separatistami/.

القانوني المحدد وهو ٦ أيار/مايو، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أن بعض المرشحين لم يرشح أي أشخاص لتمثيله في هذه اللجان أو رشح عددا غير كاف. ولجأت لجان المقاطعات إلى حلول متنوعة لتعويض هذا النقص. ويحتمل أن يكون هذا التباين قد أثر على التعددية في بعض لجان الدوائر[١٦]. ولجأت لجان المقاطعات إلى أساليب متنوعة لتعيين أفراد لشغل وظائف الإدارة التنفيذية بلجان الدوائر، بما في ذلك القرعة، ونجحت برغم ذلك في توزيع هؤلاء المسؤولين على المرشحين بشكل متناسب. وانتهى معظم لجان المقاطعات من تشكيل لجان الدوائر التابعة له كلها في الأجل القانوني المحدد، أما القلة الباقية فقد تأخرت قليلا في تشكيلها. واستبدل المرشحون العديد من أعضاء الدوائر المخصصين للعمل معهم، مما سبب صعوبات تشغيلية للجان المقاطعات ولجان الدوائر. غير أن الكثير من لجان المقاطعات في إقليمي دونتسك ولوهانسك واجه صعوبات أشد في العمل بأحكام القانون لتشكيل لجان الدوائر التابعة له. فقد تعرضت هذه اللجان مثلا لاستقالات جماعية من أعضاء لجان الدوائر التابعة لها وكان مبررها الرئيسي هو الخوف من العمل في بيئة غير آمنة. وفي يوم الانتخابات، واجهت لجان الدوائر مشاكل تشغيلية بسبب خفض الحجم الأدنى لعدد أعضائها من ١٢ عضوا إلى ٩ أعضاء، ولا سيما في الأماكن التي تزامنت فيها الانتخابات الرئاسية مع الانتخابات المحلية.

ومن بين أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم ١٥ عضوا كانت هناك ٥ سيدات، منهن واحدة شغلت منصب نائب رئيس اللجنة وأخرى شغلت منصب أمينة اللجنة. وتساوى تقريبا عدد الرجال مع عدد النساء في لجان المقاطعات، بما في ذلك عدد رؤساء اللجان من الجنسين؛ وأفاد مراقبو بعثة المكتب بأن نسبة النساء اللاتي تولين أمانة لجان المقاطعات تجاوزت نسبة الرجال (٦٨ في المائة تقريبا).

تسجيل الناخبين

يُسجَّل الناخبون تلقائيا في السجل الحكومي للناخبين. وتشرف اللجنة المركزية للانتخابات على العمل الذي يضطلع به كل من مكتب السّجل و ٢٧ هيئة إدارية معنية بالتسجيل و ٧٥٦ هيئة معنية بتعهد السجلات تعمل باستمرار على استكمال السجل وتعهده. ومنذ عام ٢٠١٣، أصبح بإمكان الناخبين أن يراجعوا سجلاتهم على الإنترنت،

(١٦) بعد تعديلات آذار/مارس، أصبح الحد الادنى لعدد أعضاء لجان الدوائر هو ١٢ عضوا، ثم انخفض إلى ٩ أعضاء في التعديل الأخير.

وهو الأمر الذي يعزز الشفافية[١٧]. وتفيد البيانات الرسمية بأنه تم، اعتباراً من ٢١ أيار/مايو، تسجيل ٨٥٢ ٩٠٦ ٣٥ ناخباً شكلت النساء منهم نسبة ٥٥ في المائة. وتم تسجيل نحو ٩٩٠ ٦٦٦ من العاجزين عن مغادرة منازلهم للتصويت في مكان إقامتهم، فيما سُجّل ٠٥٨ ٤٧٢ من الناخبين للتصويت في الخارج[١٨].

وأعربت الأطراف المحاورة للبعثة عن ثقتها بصورة عامة في دقة سجل الناخبين. ونظرا للحالة السائدة في أوكرانيا الشرقية، قامت اللجنة المركزية للانتخابات في أوائل شهر أيار/مايو بإغلاق قاعدة بيانات السجل المركزي مؤقتا أمام نحو ٤٠ هيئة معنية بتعهد السجلات في إقليمي دونتسك ولوهانسك، منعاً للإساءة[١٩]. ولهذا، لم تُطبع قوائم الناخبين الأولية التي أعدتها نحو ٥٠٠ ١ لجنة من لجان الدوائر الانتخابية (من أصل ٩٠٧ ٣ لجان موجودة في هذه المقاطعات) ولم توزع في حدود الأجل القانوني الذي كان مقررا[٢٠]. واستعادت[٢١] جميع هيئات تعهد السجلات إلا ١٣ هيئة منها إمكانية الاطلاع على السجل الحكومي للناخبين. وأفاد مراقبون من بعثة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بأن جميع لجان الدوائر قد شوهدت وهي تتسلم قوائم الناخبين الأولية ضمن المهلة الزمنية المحددة أو بعدها بفترة وجيزة[٢٢].

وفي إقليمي دونتسك ولوهانسك، لم يتمكن مراقبو اللجنة من رصد عملية تسليم قوائم الناخبين نظراً للحالة الأمنية؛ وأفادت اللجنة المركزية للانتخابات بأن نسبة ٣٢ و ٢٥ في المائة لا غير من لجان الدوائر المخصصة لهاذين الإقليمين كانت قادرة على تسلمها. وأفاد

(١٧) استخدم نحو ٠٠٠ ١٠٨ من الناخبين هذا المرفق في الفترة الممتدة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢٠ أيار/مايو.

(١٨) تم بموجب قرار اللجنة المركزية للانتخابات رقم ٤٨٤ إنشاء ١١٤ لجنة معنية بالانتخابات المحلية في ٧٥ بلداً.

(١٩) هيئات تعهد السجلات التي مُنعت من الاطلاع على السجل الحكومي تفاوت عددها من يوم لآخر.

(٢٠) تفيد تعديلات آذار/مارس بأنه يتعين تقديم قوائم الناخبين إلى لجان الدوائر الانتخابية قبل ١٦ يوماً من يوم الانتخاب. وقد اختصرت تعديلات ١٥ أيار/مايو هذه المهلة الزمنية إلى ٨ أيام قبل يوم الانتخابات.

(٢١) ظل إمكانية وصول هيئات تعهد السجلات إلى السجل الحكومي معطلة لأن مقارها ما زالت محتلة. وهذه الهيئات هي المسؤولة عن بيانات ما يقرب من ٠٠٠ ٢٨٨ ناخب.

(٢٢) قام المراقبون لفترة طويلة التابعون لبعثة مراقبة الانتخابات برصد عملية تسليم قوائم الناخبين إلى لجان الدوائر في ١٠٩ هيئة من هيئات تعهد السجلات.

مكتب السجل الحكومي بأنه تم الاستيلاء على قوائم الناخبين من اثنتين من الهيئات الإدارية المعنية بالتسجيل في الإقليمين الشرقيين[٢٣].

وفي أعقاب التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات، لم يعد بمقدور الناخبين التسجيل يوم الانتخاب[٢٤]. وقد عملت اللجنة المركزية للانتخابات على التوعية بالأحكام القانونية التي تتيح لجميع الناخبين الأوكرانيين، بمن فيهم أولئك المقيمين في شبه جزيرة القرم، بتغيير مركز تصويتهم على أساس مؤقت دون تغيير مكان إقامتهم[٢٥]. وفي الممارسة العملية، لاحظ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وجود تباين وعدم اتساق في تطبيق هذا الحكم، فيما بدت عملية تثقيف الناخبين بصورة عامة غير كافية. وفي ٢١ أيار/مايو، طُلب إلى نحو ٠٠٠ ١٧١ ناخب أن يغيروا بصورة مؤقتة عناوين تصويتهم، كان منهم نحو ٠٠٠ ٦ مقيم في شبه جزيرة القرم[٢٦].

تسجيل المرشحين

يحق لأي مواطن أوكراني أن يتبوأ منصب الرئاسة إذا تجاوز الخامسة والثلاثين من العمر، وكان له الحق في التصويت، وأقام في أوكرانيا لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات قبل يوم الانتخابات، وكان يتقن لغة الدولة[٢٧]. وتبدو شروط الإقامة هذه متعارضة مع المعايير الدولية[٢٨]. وقد حُذف من القانون الحكم الذي يقضي بألا يكون المرشح للرئاسة قد

(٢٣) في ١٥ أيار/مايو، استولى أشخاص مسلحون من هيئة مقاطعة كيفسكي لتعهد السجلات في دونتسك ومن هيئة مقاطعة زهوفتنيل لتعهد السجلات في لوهانسك على قوائم الناخبين.

(٢٤) في ٢٠ أيار/مايو، عدل القانون ليسمح بإضافة الأفراد العسكريين العاملين في مقاطعتي دونتسك ولوهانسك إلى قائمة الناخبين يوم الانتخاب.

(٢٥) يتعين تقديم طلبات التغيير المؤقت لعنوان مكان التصويت في وقت لا يتجاوز ٥ أيام من يوم الانتخاب ويجب تبرير ذلك. غير أن القانون لا يحدد ما هو التبرير. ولا يحتاج الناخبون الذين يكون عنوان تصويتهم في شبه جزيرة القرم إلى تقديم أي وثيقة ثبوتية بخلاف هويتهم الشخصية.

(٢٦) بلغ العدد الإجمالي للناخبين المسجلين في شبه جزيرة القرم ١ ٨٠٦ ٣٦١.

(٢٧) لا يبين التشريع، فيما إذا بين، كيف يمكن تقييم مدى إتقان المرشح للغة الدولة. وإضافة إلى ذلك، تنص الفقرتان ٣ و ٤ (ج) في البند ١-١، المدرج تحت المادة الأولى من مدونة الممارسات الجيدة في مجال الانتخابات التي وضعتها لجنة البندقية على أنه ''لا يمكن اشتراط مدة إقامة، بالنسبة للمواطنين، إلا بخصوص الانتخابات المحلية أو الإقليمية؛ و (٤) لا ينبغي أن تتجاوز هذه المدة ستة أشهر؛ ويمكن القبول بمدة أطول فقط من أجل حماية الأقليات الوطنية''.

(٢٨) ''الأشخاص المؤهلون للانتخاب لا ينبغي استبعادهم على أساس شروط غير معقولة أو تمييزية مثل التعليم أو مكان الإقامة أو الأصل، أو بسبب انتمائهم السياسي''. انظر الفقرة ١٤ من التعليق العام رقم ٢٥

ارتكب جريمة عمدا، وذلك تمشياً مع توصيات سابقة من مكتب المؤسسات الديمقراطية ومع توصيات لجنة البندقية[٢٩]. ويمكن أن تأتي الترشيحات من أي حزب أو عن طريق الترشيح الذاتي.

ومن أجل التسجيل، كان لا بد لكل مرشح أن يقدم مجموعة شاملة من الوثائق منها ما تثبت أنه سدد وديعة قدرها ٢,٥ مليون هريفنا أوكرانية (أي ما يعادل ١٧٨ ٠٠٠ يورو وقت التسجيل) في حساب مصرفي خاص بلجنة الانتخابات المركزية. ولن يعاد هذا المبلغ إلا للمرشحين المرفوضين وللمرشحيْن المؤهلين لخوض الجولة الثانية[٣٠].

وقد سجلت اللجنة المركزية للانتخابات المرشحين وفق الأحكام القانونية وبطريقة شاملة إلى حد كبير. وتلقت طلبات قدمها ٤٦ مرشحاً ضمن المهلة الزمنية القانونية المحددة، وقامت بتسجيل ٢٣ مرشحاً، منهم ٧ مرشحين من الأحزاب، ورفضت ٢٣ طلباً. وكانت هناك أخطاء هامة في طلبات جميع المرشحين المرفوضين[٣١]. ولم يتمكن اثنان وعشرون منهم من دفع الوديعة، بينما قررت اللجنة المركزية رفض طلب المرشح الآخر الذي لم يمتثل لشروط تقديم الوثائق ولأحكام قانونية أخرى[٣٢]. وقدم ١١ من المرشحين المرفوضين ١٦ طعنا في المجموع، لكنّ المحكمة أيّدت قرارات لجنة الانتخابات المركزية في مرحلة الاستئناف.

(١٩٩٦) على المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وانظر أيضاً منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والرأي المشترك للجنة البندقية CDL_AD (2009)040.

(٢٩) انظر الحكمين الصادرين عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضية ''سكوبولا ضد إيطاليا'' (Scoppola v. Italy (No.3)) المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ وفي القضية ''هيرست ضد المملكة المتحدة'' (Hirst v. the United Kingdom (No.2)) المؤرخة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٠) أوصى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في تقريره النهائي عن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ بما يلي: ''ينبغي النظر في الحد من مبلغ الوديعة المالية اللازمة لتسجيل أي مرشح وفي القدر الأدنى من الأصوات اللازمة لاسترداد المبلغ المودع''. ولا ينص القانون على إعادة الودائع عندما تكون هناك جولة واحدة من الانتخابات. انظر الفقرة ١٧ من المرجع نفسه CDL-AD (2009) 040.

(٣١) تمشياً مع التوصيات السابقة لمكتب المؤسسة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوصيات لجنة البندقية، يتيح القانون المعدل للمرشحين الفرصة لتصحيح ما قد يكون ورد من أخطاء تقنية وعبارات غير دقيقة في الوثائق المقدمة. المرجع نفسه CDL-AD (2013) 006، الفقرة ٦٠.

(٣٢) فحصت اللجنة المركزية للانتخابات بدقة الطلب المقدم من دارث أو. فادر. وقررت أن وثائقه الثبوتية وبرنامجه الانتخابي لا يمتثلان للشروط القانونية وأحالت المسألة إلى المدعي العام للنظر في وثائق قد تكون مزورة.

وانسحب مرشحان من الانتخابات بحلول الموعد النهائي القانوني. وأتاح ٢١ مرشحاً[٣٣]، من بينهم امرأتان، للناخبين إمكانية الاختيار الواسع من مرشحين يمثلون مختلف الآراء السياسية.

ظروف الحملة الانتخابية وتمويلها

كانت حملة الانتخابات الرئاسية ضعيفة بوجه عام وقد طغت عليها التطورات السياسية والأمنية الأخيرة. و لم تكثف هذه الحملة من زخمها في معظم أنحاء البلد إلا في الأسابيع الأخيرة.

وقد نظم تسعة من المرشحين حملات انتخابية ظهرت للعيان واستُخدمت فيها اللوحات الإعلانية والملصقات والصحف والخيام الدعائية، وبدرجة أقل، التجمعات الانتخابية والطواف على المنازل. وأعلن بعض المرشحين أنهم بصدد تنظيم حملة أقل بروزاً وذلك من أجل إظهار التواضع نظراً للصعوبات الاقتصادية وللحالة الأمنية في البلد، أو بسبب الافتقار إلى الموارد. وقد تمكن معظم المرشحين من تنظيم حملة انتخابية بحرية وبدون قيود، ما عدا في الأقاليم الشرقية[٣٤]. ولكن بعضهم واجه عراقيل وصعوبات، والبعض الآخر قرر الحد من حملته الانتخابية أو عدم القيام بها شخصيا لأسباب أمنية. أما المرشحون الأربعة الذين نظموا حملات انتخابية محدودة، أو لم ينظموا أية أنشطة انتخابية، فقد أعلنوا في وسائط الإعلام وقبل الموعد النهائي القانوني بأنهم سينسحبون من سباق الانتخابات الرئاسية[٣٥].

وإجمالاً، نظم خمس مرشحين ١٠٠ اجتماعا انتخابيا من أصل ١١٤ اجتماعا رصدتها بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان

(٣٣) أولغا بوغومولیتس، ویوریي بویکو، وأندریه غرینینکو، وأناتولي خریستسینکو، وميخائيلو دوبكين، وألكساندر كليمنكو، وفاليري كونوفاليوك، ورينات كوزمين، وفاسيل كوييدا، وأوليغ لياشكو، وميكولا مالوموج، وبيترو بوروشينكو، وفاديم رابينوفيتش، وفولوديمير سارانوف، وبيترو سيمونينكو، ويوليا تيموشينكو، وسيرغي تيخيبكو، وأوليغ تياخنيبوك، وفاسيل تسوشكو، وزوران شكيرياك، ودميترو ياروش.

(٣٤) أكد ستة عشر من أصل واحد وعشرين مرشحاً أن الوضع الأمني أثر سلبا على قدرتهم على تنظيم حملة في أقاليم دونتسك ولوهانسك وخاركوف.

(٣٥) زوريان شكيرياك، وبترو سيمونينكو، وأولكساندر كليمنكو؛ وقد أعلن الأخير أنه سينسحب لصالح بيترو بوروشينكو. غير أن هؤلاء المرشحين ظلوا مدرجين في القائمة الانتخابية؛ وليس هناك من حكم يقضي برفع أسمائهم من أوراق الاقتراع.

معظمها في الأقاليم الغربية والوسطى[٣٦]. وروج المتنافسون لطائفة من المسائل كان منها الأمن والاستقرار ووحدة البلد واللامركزية والإصلاح الدستوري والسياسة اللغوية، وإصلاح القوات المسلحة، ومكافحة الفساد وحكم الأقلية القليلة، وكذلك العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الروسي. وقد استخدم بعض المرشحين في حملاتهم أسلوب خطابة عدائي إزاء الجماعات المناهضة للحكومة والاتحاد الروسي.

ولاحظت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وقوع عدد من حوادث العنف خلال فترة الحملة الانتخابية. وأفاد المراقبون بالعديد من حالات الترهيب والاعتداء على مكاتب الأحزاب ومكاتب الحملات الموجودة في جميع أنحاء البلد[٣٧]. وأفادوا أيضا بعراقيل اعترضت ثلاثة من المرشحين في حملتهم[٣٨]. وفي مقاطعة لوهانسك، تعرضت خيام الحملات الانتخابية والموظفين التابعين لبعض المرشحين إما للهجوم أو التهديد[٣٩]. وفي تطور إيجابي، لاحظت البعثة عدم وجود أية حالات تتعلق بسوء استخدام الموارد الإدارية، وخلافا لما حدث في انتخابات سابقة، لم يتطرق المحاورون إلى هذا الأمر على أنه من المسائل التي تبعث على القلق. ولا توجد أية آليات إنفاذ فعالة في التشريعات من شأنها أن تعالج انتهاكات الحملات الانتخابية[٤٠].

---

(٣٦) بترو بوروشنكو – ٣٢ اجتماعا انتخابيا، وأوليغ تياخينبوك – ٣٠ اجتماعا انتخابيا – ويوليا تيموشينكو – ١٨ اجتماعا انتخابيا، وأناتولي هريتشينكو وأوليغ لياشكو، ١٠ اجتماعات انتخابية لكل منهما.

(٣٧) مكاتب الحزب الشيوعي في كييف، وكذلك في مقاطعات ريفنو وزاكارباتيا، وفينيتسا، ودنيبروبتروفسك، وتيرنوبيل؛ ومكاتب حزب المناطق في إقليمي تشيرنيفتسي وتشيرنيفيف؛ وأفادت كتلة حزب باتكيفشينا بوقوع هجمات أو تهديدات في مكاتب الحملات الانتخابية في كل من أقاليم كييف ولفيف وأوديسا؛ وقد تعرضت مكاتب حملة بترو بوروشينكو للهجوم في إقليمي دونيتسك وتشيركاسي.

(٣٨) السيد دوبكين في أقاليم دنيبروبتروفسك وكييف وخيرسون؛ والسيد هريتسينكو في إقليم بولتافا؛ والسيد تيهيبكو في إقليم لوهانسك. وأبلغ وكيل السيد دوبكين بعثة مراقبة الانتخابات بتقديم طعنين إلى المدعي العام فيما يتعلق بقضايا عديدة من هذا القبيل.

(٣٩) السيد هريتسنكو، والسيد بوروشينكو، والسيدة تيموشينكو، وفقاً لما أفادت به تقارير المراقبين لفترات طويلة التابعين لبعثة مراقبة الانتخابات المشتركة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(٤٠) ترسل اللجنة المركزية للانتخابات أو لجنة الدائرة الانتخابية الادعاء أو الشكوى إلى هيئة الإنفاذ المعنية من أجل التحقيق واتخاذ المزيد من الإجراءات.

ولا يحدّ قانون الانتخابات من النفقات التي تصرف على الحملات. ولئن كانت التبرعات المقدمة من الأفراد إلى الحملات الانتخابية محدودة، فإن الأموال التي يمكن أن يسهم بها المرشح أو الطرف القائم بالترشيح في حملة الانتخابات الرئاسية ليست محدودة. وليس هناك من ضرورة تلزم المرشحين بالإبلاغ عن الأموال التي يصرفونها قبل يوم الانتخاب على الحملات الانتخابية. والعديد من التعديلات، التي أدخلت على قانون الانتخابات الذي اعتمد في عام ٢٠١٤، لم تتطرق إلى التوصيات السابقة الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وعن لجنة البندقية بشأن المسائل المتعلقة بهذا التمويل. وعلاوة على ذلك، ما زال القانون يمنح ميزة للمرشحين الذين تتقدم بهم الأحزاب السياسية[٤١].

وسائط الإعلام

يتسم المشهد الإعلامي بالتنوع وهو يتألف من عدد كبير من وسائل البث والوسائل المطبوعة والشبكية الحكومية والخاصة؛ بيد أن، عدم استقلالية هذه الوسائط عن المصالح السياسية أو التجارية غالباً ما يؤثر على استقلالها من الناحية التحريرية. ويعد التلفزيون المصدر الرئيسي للمعلومات العامة، لكن تتزايد أهمية الإنترنت التي توفر مجموعة واسعة من وجهات النظر. وسوف تتحول هيئة البث المملوكة للدولة إلى هيئة خدمات عامة في مجال البث، وذلك بموجب القانون الذي ينظم البث العام للإذاعة والتلفزيون في أوكرانيا[٤٢]. وقد جاء الأخذ بهذا القانون بناء على توصية قدمها منذ فترة طويلة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتوفر التشريعات الإعلامية عموما إطارا سليما لحرية الإعلام. ومع ذلك، شكّلت حرية الإعلام شاغلا رئيسيا طوال فترة ما قبل الانتخابات. وقد واجه الصحفيون ووسائط الإعلام العاملة في جنوب أوكرانيا وشرقها تهديدات ومضايقات مستمرة وشديدة[٤٣]، حيث

(٤١) هذا ما يتعارض مع المواد ١ و ٢ و ٣ من مدونة الممارسات الجيدة في مجال الانتخابات للجنة فينيسيا، المتاحة على الموقع الشبكي: http://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2002)023-e المرجع نفسه، CDL-AD (2009) 040، الفقرات من ٨٤ إلى ٥٣.

(٤٢) اعتمد البرلمان القانون في ١٧ نيسان/أبريل، ووقعه الرئيس المؤقت في ١٣ أيار/مايو. لكن، نظرا للأحكام الانتقالية، من المستبعد أن يتم إنفاذ هذا القانون بفعالية حتى عام ٢٠١٥.

(٤٣) تابع ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام عن كثب تدهور قدرة وسائط الإعلام على العمل بحرية في البلد وأصدر عدة بيانات يدعو فيها إلى عودة حرية الإعلام. انظر الموقع http://www.osce.org/fom/118990.

فُرض في ٢٥ آذار/مارس حظر مؤقت على أربع قنوات تلفزيونية روسية. ولم يتم التقيد بهذا الحظر على الوجه الكامل[٤٤] وقد شكّلت الإجراءات المتخذة لإيقاف بعض القنوات عن بث ما اعتُبر دعايةً تضييقا غير مرغوب فيه، حتى وإن كان ذلك البث لا يؤثر مباشرة على الانتخابات وينظم قانون الانتخابات تصرفات وسائط الإعلام أثناء الحملات الانتخابية، حيث ينص على أن توفر هذه الوسائط سواء كانت مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص تغطية متوازنة وتتيح للمتنافسين ظروفا متساوية. وقد امتثل كل من التلفزيون والإذاعة الوطنيين المملوكين للدولة لقانون الانتخابات حيث أتاحا فترات بث مجانية لجميع المتنافسين. واستفاد المرشحون أنفسهم من هذه الفرصة، واستفادوا أيضا من المساحة الحرة التي وفرتها اثنتان من الصحف المملوكة للدولة. وأشرف المجلس الوطني للبث الإذاعي والتليفزيوني على امتثال وسائط الإعلام للقوانين السارية خلال الحملة الانتخابية[٤٥]. بيد أن قدرة المجلس على ضمان امتثال وسائط الإعلام بالكامل للقانون يقيدها وجود منظومة غير واضحة للجزاءات[٤٦].

وأظهرت عملية رصد وسائط الإعلام التي قامت بها لجنة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أن الأزمة الدائرة في المنطقتين الشرقية والجنوبية ألقت بظلالها على الخطاب السياسي العام في وسائط الإعلام خلال الحملة الانتخابية، بما في ذلك عند التغطية المباشرة لأنشطة المرشحين[٤٧]. وغطت وسائط البث الحملة من خلال عدة أشكال إعلامية لكنها ركزت في التغطية التحريرية على عدد محدود

(٤٤) الحظر المؤقت الذي طالب به المجلس الوطني للبث التلفزيوني والإذاعي مدعيا أن القنوات تبث مواد تحرض على الكراهية تم فرضه بموجب القرار رقم ١٤/٣٤٥٦/٨٢٤ الصادر عن المحكمة الإدارية لمقاطعة كييف، وسيظل ساريا إلى حين صدور قرار نهائي من المحكمة بشأن وجاهة الدعوى.

(٤٥) تضمّنت أنشطة المجلس الوطني للبث التلفزيوني والإذاعي ذات الصلة بالانتخابات عنصرا يتعلق بمراقبة وسائط الإعلام. وأبلغ المجلس بعثة مراقبة الانتخابات الموفدة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بأنه قد أبلغ شركات البث، واللجنة الانتخابية المركزية بالانتهاكات التي تم الكشف عنها. هذا، ولن يصدر تقرير عام إلا بعد انتهاء الانتخابات.

(٤٦) أبلغ المجلس الوطني للبث التلفزيوني والإذاعي بعثة مراقبة الانتخابات الموفدة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بأن سلطته تقتصر في الوقت الراهن على توجيه التحذيرات، وهو ما يقوم به من خلال إبلاغ شركات البث واللجنة الانتخابية المركزية بالانتهاكات التي يتم الكشف عنها.

(٤٧) شرعت بعثة مراقبة الانتخابات، الموفدة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مراقبة سبع قنوات تليفزيونية (القناة الأولى المملوكة للدولة، وقنوات Inter، و ٥ Channel ، و ICTV، و 1+1، و TVi، و TRK Ukraina المملوكة للقطاع الخاص)، وصحيفتين (Holos Ukrainy المملوكة للدولة و Fakty i Kommentarii المملوكة للقطاع الخاص).

من المتنافسين[٤٨]. وقامت القناة الأولى المملوكة للدولة، في بادرة إيجابية، بتنظيم وبث ''مناظرات وطنية'' بين جميع المرشحين[٤٩].

بيد أن الحملة الانتخابية كان نصيبها محدودا للغاية في التغطية الإخبارية للتلفزيون الحكومي. وخصصت القناة الأولى ٥٩ في المائة من ساعات البث لتغطية أنشطة مؤسسات الدولة، و ١١ في المائة فقط للمرشحين. وخصص البرنامج الحواري الأكثر شعبية علي القناة الأولى ''Shuster LIVE'' ٢٩ في المائة من تغطيته للسيدة تيموشينكو[٥٠]. ودعى السيد بوروشينكو إلى مناظرة مع السيدة تيموشينكو في هذا البرنامج الحواري، لكنه رفض. وكانت نبرة التغطية محايدة بصفة عامة في وسائط البث الخاصة، لكن بدا في بعض الأحيان أن ثمة تحيزا في تخصيص ساعات الإرسال. حيث خصصت خمس قنوات، على سبيل المثال، ٦٠ في المائة من تغطيتها التحريرية للسيد بوروشينكو[٥١]. ولم يستثمر العديد من المرشحين في الإعلانات المدفوعة من أجل الدعاية لحملاتهم وقام أربعة مرشحين بشراء ٨٢ في المائة من إجمالي الإعلانات المدفوعة في قنوات التلفزيون التي تم رصدها، حيث اشترى السيد بوروشينكو وحده ٣٣ في المائة من تلك الإعلانات[٥٢]. وقدمت وسائط الإعلام المطبوعة تغطية محدودة للحملة؛ ورُصدت حالات لنشر مقالات تحتوي على مواد مدفوعة دون الإشارة بوضوح إلى ذلك. وخلال الأسبوعين الأخيرين من الحملة، قامت قنوات تلفزيونية مملوكة للدولة وللقطاع الخاص ببث رسائل من اللجنة الانتخابية المركزية وإعلانات لتوعية الناخبين.

(٤٨) حصل السيد بوروشينكو والسيدة تيموشينكو كلاهما على ٢٠ في المائة، وحصل السيد دوبكين على ٩ في المائة، والسيد تيهيبكو على ٩ في المائة، والسيد لياشكو على ٨ في المائة من التغطية.

(٤٩) شارك جميع المرشحين في هذه المناظرات.

(٥٠) يشكل برنامج ''Shuster Live'' حوالى ٧٠ في المائة من التغطية السياسية على القناة الأولى، خارج ساعات الإرسال المجانية و ''المناظرات الوطنية''.

(٥١) قناة ٥ Channel مملوكة للسيد بوروشينكو.

(٥٢) المرشحون الثلاثة الأخرون هم السيدة تيموشينكو ٢٠ في المائة، والسيد دوبكين ١٥ في المائة، والسيد تيهيبكو ١٤ في المائة.

مشاركة الأقليات القومية

وفقا لتعداد عام ٢٠٠١[٥٣]، يكون ٧٧,٨ في المائة من مواطني أوكرانيا من أصل أوكراني، و ١٧,٣ في المائة من أصل روسي والـ ٥ في المائة المتبقية موزعة بين البيلاروسيين، والبلغاريين، وتتار القرم، واليهود، والهنغاريين، والمولدوفيين، والبولنديين، والغجر، والرومانيين وغيرهم من جماعات الأقليات الصغيرة. ويرى تسعة وعشرون في المائة من السكان في اللغة الروسية لغتهم الأم.

وذكرت معظم طوائف الأقليات الوطنية في جميع أنحاء البلاد لبعثة مراقبة الانتخابات الموفدة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أنها تتوقع أن يصوت أعضاؤها، و لم تبلغ عن أي عقبات كبيرة أمام مشاركة الأقليات في العملية الانتخابية سواء كناخبين أو مرشحين[٥٤]. ولوحظ أن خطاب الحملة كان متسامحا إزاء الأقليات القومية.

ورغم أن المرشحين لم يسع معظمهم إلى الحصول على أصوات الأقليات بصفة خاصة، فقد اتسم النقاش الدائر بشأن السياسة اللغوية بمواقف أكثر مرونة مما كان عليه الحال في الحملات السابقة. واتفق معظم المرشحين على أن اللغة الروسية ينبغي أن تحظى بمكانة أكبر، أو على الأقل، أن يظل قانون اللغة لسنة ٢٠١٢ ساريا. ومع ذلك، اختلفوا بشكل واضح حول مسألة اللغة الرسمية الثانية. للدولة. وما زال القرار الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٤ عن البرلمان والقاضي بإلغاء قانون اللغة (والذي جُمّد في وقت لاحق) يقلق بعض الأقليات، التي تعتبر السياسة اللغوية قضيتها الأولى في الحملة الانتخابية. ومع ذلك، لم تبلغ هذه الأقليات بأن إجراء الانتخابات باللغة الرسمية وحدها قد شكل حاجزاً أمام فهمها لمواد الحملة الانتخابية أو المناظرات. وكان الاستثناء الوحيد هو طائفة الغجر، التي أقرت بأن بعض أفرادها فهمهم محدود للغة الرسمية وأبلغت بأن الاستبعاد من عملية الانتخابات كان يعزى عموما إلى عدم وجود وثائق هوية.

وقد أثر منع الاقتراع في إقليمي دونتسك ولوهانسك بشكل غير متناسب على الطائفة الناطقة بالروسية في أوكرانيا، التي يعيش أكثر من ثلثها في هذه الإقليمين. وساهمت بعض حوادث العنف والتخويف والتخريب ضد بعض الطوائف، بمن فيهم اليهود والغجر،

(٥٣) التعداد التالي كان مقررا في البداية لعام ٢٠١١، لكنه أرجئ إلى عام ٢٠١٦.

(٥٤) أجرت بعثة مراقبة الانتخابات الموفدة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مقابلات مع ٩٤ ممثلا لعشرين طائفة من طوائف الأقليات العرقية في جميع أنحاء البلد، وكذلك مع ٦ هيئات استشارية تمثل الأقليات.

في شيوع جو من عدم اليقين بالنسبة للأقليات في مناطق مختلفة من البلاد. وصوت تتار القرم وغيرهم من الأقليات في شبه جزيرة القرم، مثل غيرهم من المقيمين في شبه جزيرة القرم، بأعداد قليلة جدا[٥٥].

الشكاوى والطعون

يكفل قانون الانتخابات الحق في وسائل الانتصاف الفعالة؛ ومع ذلك، لا يزال قانون الانتخابات يسمح برفض الشكاوى استناداً إلى العيوب الشكلية الطفيفة[٥٦]. والحق في الطعن في قرارات اللجان الانتخابية وفي قرارات غيرها من الجهات الفاعلة في العملية الانتخابية، أو في إجراءاتها أو في إحجامها عن اتخاذ إجراء، مكفول لجميع المشاركين في العملية الانتخابية[٥٧]. وبالنسبة لمعظم المسائل المتعلقة بالانتخابات، يمكن للمتظلّمين تقديم شكواهم إلى إدارة الانتخابات أو إلى المحاكم، أو كليهما. ويتم النظر في الشكاوى والطعون المتعلقة بالانتخابات أمام المحاكم الإدارية؛ وتشكل المحكمة الإدارية العليا آخر درجات التقاضي بالنسبة للمسائل المتصلة بالانتخابات.

وعند النظر في الشكاوى والطعون المتعلقة بالانتخابات، تقيدت المحاكم بمهلة اليومين من أجل النظر في القضايا، وهي قد أتاحت للشاكين فرصة كافية لعرض مطالبهم. بالإضافة إلى ذلك، نظرت المحاكم بدقة في حجج اللجنة الانتخابية المركزية، وهي، عند الاقتضاء، قد طلبت وثائق إضافية من اللجنة لكي تبت في الأمر. واستعرضت محكمة الاستئناف الإدارية

(٥٥) استنادا إلى أرقام تعداد السكان، وصل تعداد تتار القرم المقيمين في شبه جزيرة القرم منذ عام ٢٠٠١ إلى ٢٤٣ ٤٠٠ نسمة. ويقدر مجلس شعب تتار القرم عدد السكان حاليا بـ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. بيد أن حوالي ٦ ٠٠٠ شخص فقط مما يقرب من ١,٨ مليون ناخب من شبه جزيرة القرم، أعيد تسجيلهم بصفة مؤقتة للتصويت في أماكن أخرى.

(٥٦) تنص المادة ٩٥ من قانون الانتخابات على شروط تقديم الشكاوى إلى لجنة الانتخابات وإلى المحاكم، التي يجب أن تتضمن، من بين جملة أمور، ما يلي : قائمة الملحقات المرفقة بالشكوى، وتفاصيل شخصية عن الشخص محل الشكوى حتى لو كان غير معروف، ونسخ متعددة من جميع الوثائق المرفقة، ونسخة موثقة لصفة وكيل أو ممثل المرشح حتى لو كان مسجلا بالفعل بهذه الصفة لدى اللجنة الانتخابية المركزية.

(٥٧) يمكن لمرشحي الرئاسة، والأطراف المشاركة في العملية الانتخابية، واللجان الانتخابية والمراقبين المحليين، فضلا عن الناخبين الذين انتهكت حقوقهم، تقديم الشكاوى والطعون.

في كييف ما مجموعه ٢٩ قضية، تم الطعن بعد ذلك في أحكام ١٧ منها أمام المحكمة الإدارية العليا[٥٨].

وتلقت اللجنة الانتخابية المركزية ١٦ شكوى في فترة ما قبل الانتخابات، لكنها لم تنظر في الأسس الموضوعية لأي من الشكاوى الواردة[٥٩]. وتم الرد على الشكاوى برسائل تشرح العيوب الشكلية للشكاوى وفقا لقانون الانتخابات. وقد اختارت اللجنة الانتخابية المركزية ألا تبذل أية جهود أخرى للنظر في المسائل التي أثيرت في تلك الشكاوى.

هذا، و لم يكن للتطورات التشريعية الأخيرة المتمثلة في إقالة قضاة المحكمة الدستورية والإدارية العليا وتغيير اختصاصات المحاكم وزيادة دور البرلمان في التعيينات القضائية والدعوة إلى تطهير القضاة المكلفين، تأثير على عمل السلطة القضائية في فترة الانتخابات، رغم أنها لم تمس بشكل مباشر عملية الفصل في المنازعات المتعلقة بالانتخابات. وعلاوة على ذلك، شكل التردد الواضح الذي أبداه بعض القضاة إزاء الفصل في المنازعات المتعلقة بالانتخابات والقضايا المتعلقة بحرية الاجتماع، خوفاً من تداعيات ذلك في المستقبل، مبعث قلق، وكذلك التدخل السياسي لرئيس قضاة المحكمة الإدارية العليا في الانتخابات[٦٠].

(٥٨) شملت القضايا التسع والعشرون ١٦ طعنا في قرارات اللجنة الانتخابية المركزية تتعلق بـ ١١ مرشحا، واعتراض لأحد المرشحين على تسجيل بترو بوروشينكو، وشكايتين من أحد مرشحي الرئاسي بشأن بيانات في وسائط الإعلام أدلى بها مرشحون آخرون، وطعن بشأن قيام اللجنة الانتخابية المركزية بإعادة توزيع الوظائف التنفيذية فيما بين المرشحين ، و ٣ طعون بشأن طلب تقدم به أحد المواطنين إلى اللجنة الانتخابية المركزية من أجل توفير بيانات السير الذاتية لمرشحي الرئاسة، و ٣ من أحد المواطنين بشأن برنامج يوليا تيموشينكو، وطلب من أحد المواطنين بشأن تغيير طريقة الاقتراع، و طعنين يتعلقان باعتماد مراقبين دوليين. وتم استعراض شكايتين إضافيتين من قبل المحاكم المحلية في كييف وتشيرنيهيف بشأن معلومات مضللة في وسائط الإعلام عن المرشحين وأعضاء الأحزاب.

(٥٩) تم في جلسة للجنة الانتخابية المركزية النظر في شكوى من المرشح فادم رابينوفيتش بشأن صدور أوامر رئاسية لأمن الدولة تتعلق بستة من المرشحين الرئاسيين، واتُّخذ قرار يقضي بأنّ استعراض الإجراءات التي يتخذها الرئيس أمر خارج عن نطاق اختصاصات اللجنة الانتخابية المركزية.

(٦٠) في ١٧ نيسان/أبريل، تعطلت سير العملية التي كانت مقررة لانتخاب رئيس قضاة المحكمة الإدارية العليا وذلك بسبب تجمهر ما يقرب من ٢٠٠ متظاهر طالبوا باستبعاد اثنين من المرشحين الثلاثة للمنصب القضائي. وتم التوصل إلى اتفاق مع Right Sector، ومع عضو في البرلمان عن Batkivshchyna بأن تعلن المحكمة قائمة بأسماء القضاة المتقدمين قبل تحديد موعد جديد للانتخابات.

المواطنون والمراقبون والدوليون

كانت عملية تسجيل المراقبين واعتمادهم التي قامت بها اللجنة الانتخابية المركزية عمليةً شاملةً للجميع في مُجملها، إذْ رحّبت السلطات الأوكرانية بمراقبين قدموا من جميع بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[٦١]. وتبعاً للتعديلات التي أُدخلت على قانون الانتخابات، يحق لمنظمات المواطنين مراقبة الانتخابات. ويقتضي القانون من المنظمات المدنية الراغبة في استيفاء شروط التأهيل لمراقبة الانتخابات، وجوب أن تنص مواثيقها على أن مراقبة الانتخابات تندرج ضمن أنشطتها، وهو بذلك يقّلل من فرص القيام بهذه المراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تشكّل مهلة الستين يوما كموعد نهائي للمنظمات المدنية الراغبة في تسجيل أسمائها ضمن المنظمات التي يحق لها ترشيح مراقبين، عائقا كبيرة أمام إمكانية أن تراقب هذه المنظمات الانتخابات. وقد بلغ مجموع المنظمات المدنية المأذون لها باعتماد مراقبين عشر منظمات. وقامت أكبر منظمتين، هما شبكة ''أوبورا\OPORA'' ولجنة ناخبي أوكرانيا، بأنشطة مراقبة لفترة طويلة وقصيرة الأجل وبنشر عدة تقارير قبل يوم الاقتراع.

وتمشياً مع توصيات سابقة صادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أضحى الحقَّ في تلقّي نسخ من محاضر نتائج الانتخابات على جميع مستويات الإدارة الانتخابية يُمنح الآن لجميع المراقبين، وهو ما يشكل عاملاً مهما في رفع مستوى الشفافية. ويحق كذلك لجميع المراقبين من المواطنين تقديم الشكاوى.

يوم الاقتراع

مرّ يوم الاقتراع في أجواء سلمية عموماً في معظم أنحاء البلد. وذكرت اللجنة الانتخابية المركزية أن نسبة مشاركة الناخبين قد بلغت ٦٠ في المائة. وشرعت في إعلان النتائج الأولية للانتخابات، مفصلةً بحسب مكاتب الاقتراع، على موقعها الشبكي في حوالي الساعة ١:٣٠ غير أنها اصطدمت بصعوبات فنّية في أثناء قيامها بذلك.

ومع أن الإدارة الانتخابية قد بذلت جهودا ترمي إلى كفالة التصويت في جميع أنحاء البلد، فإن الاقتراع لم يجرِ في ١٠ من الدوائر الانتخابية الاثنتي عشرة في إقليم لوهانسك

(٦١) ذكرت اللجنة الانتخابية المركزية أن الاعتماد صدر لنحو ٣ ٠٠٠ مراقب دولي من ١٩ دولة أجنبية و ٢٠ منظمة دولية. ورُفض تسجيل منظمة دولية واحدة لأسباب لا أساس لها في قانون الانتخابات، ولذلك صدر أمر عن المحكمة يقضي بإبطال قرار الرفض.

و ١٤ دائرة انتخابية من الدوائر الاثنتين والعشرين في إقليم دونتسك[٦٢]. وكان ذلك بسبب الأعمال غير المشروعة التي قامت بها جماعات انفصالية مسلّحة قبل يوم الاقتراع وبعده، بما في ذلك توجيه تهديدات بالقتل إلى مسؤولي الانتخابات وتخويفهم، والاستيلاء على مواد الاقتراع وإتلافها، وكذلك لتعذّر توزيع أوراق الاقتراع على مراكز الاقتراع بسبب انعدام الأمن العام الذي تسببت فيه تلك الجماعات. ولذلك حُرم معظم المواطنين الأوكرانيين المقيمين في هذه الأقاليم من فرصة التصويت والتعبير عن إرادتهم. وفيما عدا ذلك من المواقع، لم يجرِ الإبلاغ سوى عن عدد قليل من المحاولات المتفرقة إلى استهدفت عرقلة سير عملية التصويت.

وباستثناء ١٦ مركزا، حظيت إجراءات فتح باب التصويت في جميع مراكز الاقتراع التي روقب فيها الافتتاح وعددها ٣٤٢ بتقدير إيجابي، وإنْ كان مراقبو البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات قد أشاروا إلى بعض المشاكل الإجرائية الطفيفة، شملت حالات متفرقة عن صناديق اقتراع لم تُختم بإحكام، وحدوث حالات تأخير محدود في فتح أبواب التصويت.

وقُيّم سير الاقتراع تقييما إيجابياً في ٩٨ في المائة من مراكز الاقتراع التي تم رصدها، وتقييما إيجابيا أقل منه (بنسبة ٩٤ في المائة) في المناطق التي أجريت فيها انتخابات محلية أيضا، بما في ذلك كييف (٩٥ في المائة). وفي المناطق الواقعة خارج العاصمة، لم تُسجّل أي تباينات كبيرة تُذكر من منطقة لأخرى. وكانت نتيجة تقييم الظروف التي سادت مراكز الاقتراع واكتنفتها إيجابيةً في مُجملها، وذلك رغم إبلاغ ١١ في المائة من هذه المراكز عن حالات اكتظاظ شديد، و ٦ في المائة عن وجود طوابير طويلة من الناخبين الذي ينتظرون دورهم خارجها. وأشار مراقبو البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات إلى صعوبات تنظيمية في ٦ في المائة من مراكز الاقتراع، تعود أساساً إلى تصميمها غير الملائم أو إلى سوء ضبط الطوابير فيها. و لم يبلّغ هؤلاء إلا عن حالات متفرقة من التوتر أو التخويف أو التعطيل. و لم يكن الوصول إلى ما يناهز نصف مراكز الاقتراع التي روقبت متيسّرا للأشخاص ذوي الإعاقة، و لم يكن تصميم ربع عددها ملبّياً لاحتياجات الناخبين المعوّقين.

(٦٢) أفادت اللجنة الانتخابية المركزية أن الاقتراع لم يجرِ في أكثر من ٨٠٠ مركز اقتراع من ٣ ٩٠٨ مراكز في هذه الأقاليم، وفي الدوائر الانتخابية ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ في إقليم دونتسك، وفي الدائرتين الانتخابيتين ١١٤ و ١١٥ في إقليم لوهانسك. غير أن المشاركة الانتخابية في هذه المناطق كانت أقل من المتوسط بسبب أجواء انعدام الأمن فيها.

وقد اتُّبعت إجراءات الاقتراع في الغالبية العظمى لمراكز الاقتراع التي خضعت للمراقبة. وتمثّلت المشكلة الرئيسية التي أبلغ عنها مراقبو البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات في انعدام سرية الإدلاء بأصوات جميع الناخبين في ٤ في المائة من المراكز التي تم رصدها. وفي ٣ في المائة من المراكز، لم تُختم صناديق الاقتراع بإحكام. وباستثناء الاقتراع الجماعي (٤ في المائة)، لم تلاحَظ سوى حالات قليلة لانتهاكات إجرائية أخطر من ذلك. وقد احتُرمت إجراءات تحديد هوية الناخبين في معظم مراكز الاقتراع المرصودة؛ غير أن عددا قليلا من الناخبين صُرفوا عن التصويت في ٢٥ في المائة منها، لأسباب مرّدها عادةً إلى عدم ورود أسمائهم في قائمة الناخبين أو لعدم إدلائهم بمستندات صالحة لإثبات هوياتهم. وقد رُفعت شكاوى رسمية في ما لا يقل عن ٤ في المائة من مراكز الاقتراع المرصودة.

وحضر أشخاص غير مأذون لهم في ٩ في المائة من مراكز الاقتراع المرصودة، وشوهدوا وهم يحاولون عرقلةَ العملية أو توجيهَ سيرها في ٢ في المائة من المراكز. وحضر مراقبو المرشحين أو ممثليهم في ٩٥ في المائة من مراكز الاقتراع المرصودة، معظمهم لحساب المرشحَين بوروشينكو (٨٢ في المائة) وتيموشينكو (٨١ في المائة)، فيما لم يحضر المراقبون المواطنون إلا في ٢٤ في المائة من المراكز. وفي مراكز الاقتراع التي رصدها مراقبو البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات، شكّلت النساء ٦٦ في المائة من رؤساء لجان الدوائر الانتخابية؛ وإجمالاً، مثّلت النساء نسبة ٧١ في المائة من أعضاء هذه اللجان داخل مراكز الاقتراع تلك.

وحظيت عملية عدّ الأصوات بتقدير إيجابي في ٩٥ في المائة من مراكز الاقتراع المرصودة وعددها ٣٦٣ مركزاً. وحضر مراقبو المرشحين وممثّلوهم في ٩٥ في المائة من عمليات عدّ الأصوات التي خضعت للمراقبة، فيما لم يحضر المراقبون المواطنون سوى في ٢٠ في المائة منها. وحضر أشخاص غير مأذون لهم في ٩ في المائة من عمليات عدّ الأصوات المرصودة، حيث عمدوا في كثير من الأحيان إلى التدخل في العملية أو توجيه سيرها. وأبلغ مراقبو البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات عن وقوع بعض الأخطاء والمشاكل الإجرائية خلال عملية عدّ الأصوات. وفي ١٧ في المائة من عمليات عد الأصوات، اعترضت لجان الدوائر الانتخابية صعوبات حالت دون إتمام محاضر نتائجها، واضطرت ٢٠ في المائة منها إلى تنقيح النتائج التي كانت قد أعلنت عنها من قبل. وأشار مراقبو البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات إلى ٣٠ حالة تم فيها التوقيع سلفا على محاضر النتائج.

وارتأى مراقبو البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات، في ٥٢ من ٣٠٠ من الملاحظات التي قدموها، أن المراحل الأولية لعملية فرز نتائج الأصوات لم تكن مرضية. فأماكن العمل وحالاتها لم تكن ملائمة في العديد من لجان الدوائر الانتخابية، وهو ما عرقل أحيانا سير

المراقبة السليمة. وقدّم العديد من مراقبي البعثة تقارير عن حالات الاكتظاظ الشديد (٧٠ تقريرا) والتوتر (٦١ تقريراً).

وفي مساء يوم الاقتراع، أبلغت اللجنة الانتخابية المركزية البعثةَ الدولية لمراقبة الانتخابات بأن شبكة ''Vybory'' للاتصالات بين منظومات لجان الدوائر الانتخابية واللجنة الانتخابية المركزية قد تعطلت بعد تعرّضها لهجوم إلكتروني[٦٣]. وتسبب ذلك في إعاقة كبيرة حالت دون تلقي المواد الانتخابية وتجهيزها، ومنع العديد من لجان الدوائر الانتخابية من موافاة اللجنة الانتخابية المركزية بنتائج الانتخابات، وتأخير الإعلان عن النتائج الأولية من قبل اللجنة. وردّت لجان الدوائر الانتخابية على المشكلة بطرق متباينة بحيث عمد بعضها إلى فرز الأصوات يدويا؛ وقام البعض الآخر بتدوين هذه البيانات في نظام ''Vybory'' وإرسال صورها إلى اللجنة الانتخابية المركزية، بينما علّقت لجان أخرى أنشطتها مؤقتاً.

النسخة الإنكليزية هي الوثيقة الرسمية الوحيدة. غير أن نص هذا البيان متاح أيضا باللغتين الأوكرانية والروسية

معلومات عن البعثة وكلمة تقدير

بدأت بعثة مراقبة الانتخابات بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، أعمالها في كييف في ٢٠ آذار/مارس، بتعيين ٢٤ خبيراً في العاصمة وإيفاد ١٠٠ مراقب لفترة طويلة الأجل في جميع أنحاء أوكرانيا.

ويوم الاقتراع، تم إيفاد أكثر من ٢٠٠ ١ مراقب من ٤٩ بلدا، منهم ٠٢٥ ١ مراقبا لفترة طويلة وقصيرة الأجل أوفدهم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، فضلا عن وفد مؤلف من ١١٦ عضوا عن الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، ووفد من ٤٦ عضوا عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ووفد من ١٨ عضوا عن الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ووفد من ١٤ عضوا عن البرلمان الأوروبي. واضطُلع بمراقبة سير الاقتراع في أكثر من ٠٥٠ ٤ مركزَ اقتراع من مجموع ٢٤٤ ٣٢ مركزا. وروقبت عمليات عدّ الأصوات في نحو ٣٦٠ مركزَ اقتراع في ١٦٢ دائرة انتخابية. وقدم مراقبو البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات تقارير من ١٥١ لجنة من لجان الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٢١٣ لجنةً.

(٦٣) معلومات قدمها رئيس اللجنة الانتخابية المركزية في الساعة ٣:١٥.

ويودّ المراقبون الإعراب عن شكرهم لسلطات أوكرانيا لدعوتها إياهم إلى مراقبة الانتخابات، وللجنة الانتخابية المركزية لتعاونها معهم وإصدارها وثائق اعتمادهم، ولوزارة الشؤون الخارجية وسائر السلطات لما قدمته من مساعدة وأبدته من تعاون. ويود المراقبون أيضا الإعراب عن تقديرهم لمنسق مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا والسفارات والمنظمات الدولية المعتمدة في أوكرانيا لما أبدته من تعاون وقدمت من دعم.

وللمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

- السيدة تانا دي زولويتا، رئيسة بعثة مراقبة الانتخابات بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، في كييف (1900 498 44 0 38+)؛
- توماس رايمر، المتحدث باسم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا (266 522 609 48+)؛ أو السيدة لوسين بداليان، مستشارة انتخابات بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، في وارسو (22 520 0600 48+)؛
- سولاش، الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، في كوبنهاغن (80 83 10 60 45+)؛
- ناتالي برغيليني، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في ستراسبورغ (82 32 40 65 6 33+9)؛
- السيدة نيكولينا فاسيلفا، البرلمان الأوروبي، في بروكسل (9 236 85 473 32+)؛
- السيدة روبيرتا كالوريا، رئيسة قسم شؤون الصحافة والإعلام التابع للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، في بروكسل (8154 504 2 32+).

عنوان بعثة مراقبة الانتخابات بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

15 Leiptsyzka Street, 6th floor
03062 Kyiv, Ukraine
Tel: +380-44-498 1900
Fax: +3380-44-498 1900

البريد الإلكتروني: office@odihr.org.ua

الموقع الشبكي: http://www.osce.org/odihr/elections/ukraine/116545.